رصد خروقات للهدنة

كلمة ونص

ماذا يريد المواطن؟

محمد أحمد خبازي

كثيراً ما نطرح هذا السؤال على أنفسنا أولا ، وعلى المواطنين ثانياً، ونحن نطفق في الشوارع لاستطلاع آرائهم في مرشحيهم لمجلس الشعب في دوره التشريعي الثاني المرتقب، الذي يعول المواطنون عليه كثيراً، تعويلاً بحجم طموحاتهم وهمومهم بعد خمس سنوات من الحرب الضروس التي تُشَنّ على وطنهم، وعانوا فيها كما عانى بلدهم ما يعجز عن تحمله غيرهم وغيره.

وفي الحقيقة، لا يريد المواطن من مرشحه، شيئاً خاصاً ولا أمراً مستحيلا ، ولا معجزة عصية التحقق أو الإنجاز.

فالمواطن – كما لمسنا – يعي تماما مهام عضو مجلس الشعب، ويعرف أنه لا يملك صلاحيات الوزير التنفيذية، وإنما يملك صلاحيات تشريعية وقادر على التأثير في الأداء الحكومي، من خلال مناقشاته الجريئة وطرحه الأفكار السديدة والمبادرات الخلاقة، لتقديم أفضل الخدمات لناخبيه من أبناء منطقته أو مدينته.

ولذلك لا يطلب المواطنون من المرشحين إذا ما بلغوا مجلس الشعب، سوى أدائهم مهامهم التي كفلها لهم الدستور، بمنتهى الجرأة والموضوعية والنزاهة، والذي منحهم الحصانة لأجل ذلك.

وإذا كان النائب المستقل أو غير المستقل، يعتقد أنه يمكنه التحليق بغير أجنحة المواطنين، فهو مخطئ، فالمواطنون اليوم يتناولون بكثير من المرارة و... بعض أعضاء المجلس الحاليين، الذين لم يسجلوا حضوراً يذكر خلال كل تلك السنوات التي مضت من عمر دورهم التشريعي الأول، ولم يخدموا مناطقهم أو وطنهم خدمة تُسجّل لهم في سيرهم الذاتية!!.

إزالة ورشات إصلاح السيارات والروافع من الفحامة

| محمود الصالح

استجابة لما طرحه أعضاء مجلس مدينة دمشق خلال الدورة الماضية ونقلته «الوطن» عن الإشغالات الموجودة في منطقة الفحامة وتحديداً حول ملعب تشرين الرياضي حيث تتوقف عشرات الرافعات التي تنقل السيارات لإصلاحها على الأرصفة المحيطة بهذه المنطقة والتي تعمل الجهات المعنية في محافظة دمشق على إنهاء هذه الظاهرة التي بدأت تشكل إزعاجاً للسكان القاطنين في هذه المنطقة وللمحال النظامية. حيث قامت اللجنة المختصة يوم الأحد الماضي بإزالة جميع الرافعات الموجودة في المنطقة المذكورة وعددها ٢٢ رافعة إضافة إلى الطلب إلى الحرفيين القائمين بهذه الأعمال بمغادرة المنطقة إلى محالهم الأصلية في المناطق الصناعية.

صرح بذلك لـ«الوطن» عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة دمشق المحامي فيصل سرور وأضاف: إن اللجنة المشكلة من محافظة دمشق للقيام بإزالة جميع الإشغالات الموجودة في المدينة وبشكل خاص إصلاح السيارات تقوم بالمتابعة اليومية بعد أن طرح الموضوع في اجتماع مجلس المحافظة وبتوجيه من المحافظ ولم تقم اللجنة بتوقيف الأشخاص القائمين بهذه الأعمال نظراً لقدوم الأعياد علماً أن اللجنة قامت بتنبيه هؤلاء الحرفيين عشرات المرات بضرورة نقل أعمالهم إلى المناطق المخصصة لها في المنطقة الصناعية في حوش بلاس وغيرها من المناطق المحددة بعد انقضاء الأسباب الموجبة لوجودهم العشوائي في المنطقة السكنية. وأكد سرور أن هناك متابعة يومية بحجز السيارات التي يتم إصلاحها على الأرصفة وإيداعها في كراج الحجز الخاص في المحافظة. وشدد سرور على ضرورة التزام الإخوة الحرفيين بالعمل في المناطق المخصصة لهم لأن المناطق السكنية والتجارية هي من حق السكان والتجار ولا يجوز إشغالها بإصلاح السيارات وعرقلة المرور في هذه المناطق المزدحمة.

أستاذ المقرر ليس «سوبر مان» و٩ ساعات لتصحيح ١٠٠ ورقة امتحانية.. ولا رفع لرسوم التعليم المفتوح ولا حتى النظامي

«قولاً واحداً» الامتحان الوطني شرط للدراسات العليا في الحقوق والاقتصاد العام القادم

| فادي بك الشريف

مشكلات «جمة» عصفت بظروف ووضع طلاب الجامعات نتيجة الأزمة وتحديات وأعباء كبيرة طالت قطاع التعليم العالي، وتقصير إداري في عدد من الكليات زاد في فجوة تلاشي الثقة، تزامناً مع تأخر في صدور النتائج والمصدقات.. ولجوء بعض المكتبات لاستغلال وضع الطلاب عبر الملخصات «الممنوعة» ومنه إلى ارتفاع أسعار الخدمات الجامعية كالمقاصف وأجور التصوير وانخفاض في معدلات النجاح ببعض المقررات ناهيك عن طريقة التعامل غير المناسبة مع الطلاب والتي نسمع عنها بين الفينة والأخرى وغياب التوضيح لمسائل عدة تتعلق ببعض القرارات.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أن من حق أي طالب أن تصدر نتائجه في أسرع وقت، ولكن هناك أعداداً كبيرة من الطلاب في بعض الكليات كالحقوق على سبيل المثال والآداب، الأمر الذي يؤخر صدور النتائج حيث إن هناك توجهاً عاماً بأن تصدر النتائج خلال فترة شهر ولكن هناك ظروف تؤخرها مع الأخذ بالحسبان أن أستاذ المقرر بحاجة لـ٩ ساعات يومياً لتصحيح ١٠٠ ورقة ناهيك عن الدورات الامتحانية والدراسات العليا والتدريس وفحص واختبار الطلاب.

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: إستراتيجية خلال الأزمة.. مواءمة الخطط الدرسية بين الكليات.. ولا نعترف بالملخصات الجامعية

وأضاف المارديني: يتم اللجوء لأتمتة عدد من المقررات ولكن ليس كل المواد قابلة للأتمتة، ذاكراً أن الأتمتة جزء من سبر المعلومات وهناك اختبارات ومذاكرات ومقابلات شفهية تندرج تحت إطار سبر المعلومات مشيرة إلى وجود عدة مشاكل إدارية لها حلول وتتم دائماً متابعتها، مضيفاً: عندما أعلم أن مادة جاهزة وتم الانتهاء من تصحيحها ولم تصدر نتائجها نتخذ إجراءات لازمة بحق إدارة الكلية.

وقال وزير التعليم العالي: إنه تم وضع إستراتيجية شاملة للتواؤم مع ظروف الأزمة من خلال ضبط المدخلات وقياس المخرجات وذلك لمواجهة تذبذب العملية التعليمية والبنى التحتية عبر تطبيق السنة التحضيرية للكليات الطبية وللهندسات خلال الفترة القادمة وتطبق الامتحانات الوطنية للحفاظ على سمعة الجامعات السورية عبر إجراءات متخذة، مضيفاً: قولاً واحداً سيتم تطبيق الامتحان الوطني للدراسات العليا في الحقوق والاقتصاد العام القادم، وبما يخص تطبيقه كشرط للتخرج من هاتين الكليتين أكد الوزير أن الأمر سيخضع للدراسات والاجتماعات والنقاشات، مبيناً أن هناك خطة لمواءمة الخطط الدرسية بين الكليات بمختلف الاجتماعات وهناك اجتماع شبه دوري لعمادات الكليات لمواءمة الخطط مع بعضها البعض.

وفيما يخص أقساط التعليم المفتوح وحديث عدد من الطلاب عن رفع مرتقب للأسعار، نفى وزير التعليم العالي أي دراسة حالية أو مقترح أو نقاش حول أي رفع لرسوم التعليم المفتوح ولا حتى للرسوم الجامعية في التعليم النظامي، علماً أن الرسوم المتقاضاة حسب سعر الصرف هي قليلة جداً وما زالت الجامعات تتقاضى بالأسعار القديمة وتتم مراعاة ظروف الطلاب ووضعهم.

وبيّن المارديني أن الكادر الطبي من حيث «الكتلة» الإجمالية جيد وهناك أعداد كبيرة لتغطية جميع المشافي الجامعية، ولكن هناك نقص في بعض الاختصاصات النوعية، كاشفاً أن أحد مقترحات قانون العاملين الجديد هو منح أطباء التخدير ١٠٠٪ من راتبهم «تعويضاً» لتحفيزهم خاصة في اختصاص «الأشعة والتخدير».

وفيما يخص استغلال الطلاب من البعض أكد وزير التعليم العالي أن الكتاب هو أساس المقرر إضافة لما يطرحه الأستاذ ضمن المحاضرة، مضيفاً: لا نعترف على الملخصات الجامعية، وأن كثيراً من الطلاب يلجؤون إلى وسيلة أسرع للدراسة عبر الملخصات، حتى إن منهم من يقوم بتلخيص الكتاب بـ٦ أسئلة وأن هذا الأمر «مشكلة الطالب ويتحمل مسؤوليته.

وحول ارتفاع أسعار المقاصف ضمن الجامعات، أكد الوزير أن هذا يتابع في حال وجود شكاوى من الطلاب، بحيث يتم تشكيل لجنة من رئاسة الجامعة تقوم بجولة على المقاصف ورصد مدى الالتزام بالأسعار وإعلانها.

وأوضح وزير التعليم العالي أن هناك خريطة للجامعات الخاصة، حيث إن هناك عشرات الطلبات مقدمة للترخيص لجامعات خاصة، ولكن الأمر مرتبط بالظروف وطبيعة المناطق والحاجة، ذاكراً أن منطقة «الساحل» تحتاج إلى جامعة خاصة.

العنف يتفشى في مدارس السويداء وأسلحة بيضاء

| السويداء- عبير صيموعة

خمس سنوات من الأزمة أفرزت واقعاً معقداً في المدارس والحلقات التربوية في السويداء كان أبرزها تفشي ظاهرة العنف والسلوك العدواني بين طلاب المدارس بشكل عام وبين الطلبة والأساتذة بشكل خاص كما تنوعت أساليبه واختلفت طرق التعبير عنه بين طلاب الحلقة الأولى (الابتدائي) والحلقة الثانية (الإعدادي والثانوي).

وتجلت أشكال العنف في مدارس الحلقة الأولى بالضرب واللعب الخشن والتدافع بين الأطفال في باحة المدارس والملاعب وخارج المدرسة حيث تشير المرشدة النفسية رؤى نعيم في مدرسة فوزي بدر الدين إلى أن هذه الظواهر التي ظهرت في المدرسة خلال السنوات القليلة الماضية تعود إلى الظروف التي تعرض لها الطفل أثناء الأحداث وخاصة أن عدداً كبيراً من الأطفال في المدرسة هم من الوافدين ممن تعرضوا لظروف صعبة في مناطقهم والبالغ عددهم تقريباً نصف أعداد طلاب المدرسة البالغ ٥٤٠ طالباً وطالبة، إضافة إلى طبيعة تربية الطفل والبيئة الأسرية التي نشأ بها وما يتعرض له من أشكال العنف الواقعة عليه الجسدي منها والنفسي وخاصة مع ضغوطات الحياة على الأسرة والمشاهد اليومية التي يراها الطفل على شاشات التلفاز، على حين المرشدة الاجتماعية سماح نعيم تؤكد قيام الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدرسة وتحت إشراف الإدارة بتوعية وتوجيه وإرشاد الطلاب بشكل فردي وجمعي والتواصل مع الأهالي الذين أظهر معظمهم التعاون والتجاوب حيث جرى لمس تحسن في سلوك الأطفال وتجاوب جميل، لافتة إلى دورات الدعم النفسي التي تقدمها بطريركية أنطاكيا وسائر المشرق للأطفال الوافدين بعد ساعات الدوام الرسمي وأيام العطل التي يجري بها تفريغ طاقات الأطفال بالألعاب والرسم والأشغال، مؤكدة ضرورة تفعيل العروض المسرحية والدخول إليها دون تكلفة مالية، إضافة إلى نشاطات مدرسية وخاصة مع عدم قدرة أي مدرسة على إخراج طلابها في رحلات ترفيهية نظراً للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد.

إلا أن أخطر حالات العنف هي التي تم تسجيلها في مدارس الحلقة الثانية التي ترافقت مع ضبط الأسلحة البيضاء بحوزة بعض الطلبة كما سجل أحد الشجارات بين بعض الطلبة مقتل أحدهم على يد زميل له خارج أسوار المدرسة، وتؤكد المرشدة النفسية ردينة حاتم في ثانوية نايف جربوع أن عمر الطلبة

في هذه المرحلة يحتم بالضرورة توقع حالات هيجان عام بين الطلاب في شعبة صفية واحدة أو بين عدد من الشعب الصفية، إضافة إلى حالات عنف خارج أسوار المدرسة، مشيرة إلى أن حالات العنف ازدادت بشكل ملحوظ بين الطلاب بسبب الظرف العام والضغط على الأسر جراء الظروف الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أن الضغوطات التي يتعرض لها المدرس بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها ولدت عنفاً اتجاه الطالب ما أدى إلى ازدياد التصادم بين الطلاب والمدرسين ولجوء بعض المدرسين إلى الضرب أو العقاب الشديد الذي لا يتناسب مع حجم الخطأ المرتكب الأمر الذي أدخل الطالب في وضع تنمر وتمرد وعدم الطاعة ودخول المدرس في حالة استفزاز مع ضرورة الإشارة إلى غياب القدوة والمثل الأعلى للطالب المتحضر وفقدانه عند الأسر والمدرسين على حد سواء، على حين يشير المرشد النفسي نبيل أبو عسلي إلى فقدان الثقة بين المدرس والطالب وفقدان الاحترام بينهما، مؤكد أن عوامل العنف في المجتمع تعود إلى الضغوط الاجتماعية والنفسية والقيود وعدم الاختلاط في المدارس الثانوية، فضلاً عما يتعرض له الطالب من العنف جراء وسائل الاتصال الحديثة من الإنترنت والألعاب الإلكترونية وغيرها، إضافة إلى الأطعمة الموجودة في الأسواق وخاصة أكياس الشيبس والمشروبات الغازية التي تحفز الأعصاب وتؤدي إلى الفرط الحركي مع الإشارة إلى وجودها في بوفيهات بعض المدارس دون رقابة، وأكد أبو عسلي الخطأ في الأسلوب التربوي المتبع لدى كثير من المدرسين والمرشدين الذي أدى إلى ازدياد حالات العنف وعدم مراعاة الظروف النفسية والجسدية التي يتعرض لها الطالب خارج المدرسة الأمر الذي أدى إلى التمرد والرفض ثم اتباع أسلوب العقوبة الذي لا يتناسب مع حجم الخطأ الذي يحتم بالضرورة وجود دورات تأهيل تربوي للمدرسين كما يجدر الإشارة إلى أن هناك عدم تواصل بين بعض الأهالي وعدم تجاوبهم مع تعليمات المدرسة.

بدوره قال مدير التربية هيثم نعيم: لكل مدرسة طابع خاص هذا العنف يمكن دراسته كحالة خاصة بكل مدرسة نتيجة مكونات كل مدرسة وتعدد منابت والتغذية الطلابية بهذه المدارس ووجود أعداد من الوافدين في هذه المدارس، جميع هذه القضايا إذا تمت مقاطعتها مع الظروف التي يعيشها الطلاب والمدرسون والتوتر فإذا أضفنا هذا الموضوع إلى خصوصية بعض المدارس نجد فعلاً هناك بعض المدارس ظهرت فيها حالات عنف ومع هذا تبقى ضمن حدود لا ترقى إلى أن تكون ظاهرة متفشية في مدارسنا كما أن هناك بعض الأدوات بدأنا نلمح وجودها في بعض المدارس مع الطلاب وحالة العنف يمكن أن تكون حالة طبيعية لمفرزات خمس سنوات من الحرب وما شاهده الطالب من مشاهد عنف عبر المحطات ورغم هذا ما زالت ضمن معدلها المعقول رغم أن بعض الطلاب حملوا الأدوات الحادة ولكن قد يكون الدافع خارج أسوار المدرسة للتباهي أحياناً ولكن ظروف الشجار تدفع بعضهم إلى إظهارها ولكن بعد التدقيق والدراسة لم يثبت أن أحداً من الطلاب قام بجلبها إلى المدرسة متقصداً استعمالها في شجار ما.

هذا وأكد جميع من التقيناهم من الكادر النفسي والإرشاد التربوي في المدارس ضرورة البحث عن حلول أهمها أن تشدد وسائل الإعلام على أهمية العلاقات الإيجابية داخل الأسرة وأهمية التعامل التربوي والكادر التدريسي مع الطلاب.

مصطلح «القرى العطشى» في ريف طرطوس في خبر كان

مدير المياه: الوضع المائي تحسن كثيراً وخطوات عملية تباعاً

| طرطوس- الوطن

أكّد مدير عام مؤسسة مياه طرطوس المهندس نزار جبور أن الواقع المائي في المحافظة شهد تحسناً كبيراً إذا ما قورن بما كان عليه الواقع قبل الحرب التي تتعرض لها سورية وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها المؤسسة وكادرها الفني وعمالها وبفضل الدعم التي تلقته من وزارة الموارد المائية وبعض المنظمات الدولية خلال الفترة الماضية مشيراً إلى الكثير من الأعمال والخطوات التي قامت بها المؤسسة وأدت إلى هذا الواقع الجيد ففي منطقة القدموس تم الانتهاء فعلياً مما كان يسمى سابقاً القرى العطشى وحالياً كل قرى منطقة القدموس مخدمة بمياه الشرب وتصلها المياه بشكل يلبي حاجة المشترك بعد أن كان الواقع المائي فيها غير مقبول.

وأضاف جبور: إن المؤسسة لم تقف عند ما تحقق إنما تسعى لتحسين الواقع القائم نحو الأفضل وتتابع مع وزارة الموارد المائية لربط محطات (خط الجر الثاني) بخط توتر مستقل لرفعه عن التقنين كما تتابع أيضاً تأمين مجموعات توليد عن طريق وزارة الموارد المائية مقدمة مجاناً للمؤسسة. حيث تم تأمين ثلاث مجموعات استطاعة الواحدة ١٠٠٠٠ ك.ف والباقي قيد التوريد.

وذكر المدير العام أن المؤسسة قامت بعمل نوعي واستثنائي وهو الانتهاء من حفر بئرين ارتوازيتين غزارة كل منهما ٣٠٠/م٣/سا داعمتين لمنطقتي القدموس وبانياس، حيث تم حفر إحداهما بحفارة المؤسسة وإكساء البئرين عن طريق تصنيع قمصان الإكساء بكوادر المؤسسة وسيتم وضعهما بالاستثمار خلال النصف الأول لهذا العام.

كما أن هناك تعديلات على عدد كبير من المحطات القائمة القديمة- وتحسين عامل الاستثمار منها لاستجرار أكبر كمية من المياه المتوافرة لتحسين الواقع في مختلف المناطق ومن هذه المحطات (جسر الحاج حسن بالقدموس- جورة الحصان في الشيخ بدر- الدلبة في الدريكيش- الهني في الدريكيش- الديرون في الشيخ بدر- بيت إسماعيل بريف طرطوس- آبار بانياس).

وحول صعوبات العمل التي تعانيها المؤسسة أشار جبور إلى أن من أبرزها تخفيض مخصصات سيارات الخدمة من الوقود لتصبح ٢٠٠ ليتر على حين المطلوب زيادة هذه المخصصات بسبب قلة عدد الآليات وزيادة حجم العمل بسبب زيادة الوافدين إلى المحافظة حيث تضاعف عدد سكان المحافظة، وكذلك ضرورة الحفاظ على جاهزية مجموعات التوليد والعمل ليلاً ونهاراً لتأمين جاهزية المجموعات وصيانة الشبكات.

من جهة ثانية تتابع المؤسسة رغم زيادة عدد مشاريعها البالغة ٢٢٢ محطة تنفيذ خططها بشكل دقيق وإستراتيجي لتحسين الواقع المائي في المحافظة بالاعتماد على كوادرها الفنية في إجراء معظم الصيانات وكذلك زيادة إنتاجية العامل الفني من خلال الجولات المكثفة للإداريين على مختلف مفاصل العمل والمشاريع والوحدات للوقوف على الواقع ورفع الحس الوطني والشعور بالمسؤولية للعامل وبالتالي زيادة إنتاجية العامل، كما تقوم المؤسسة حالياً بحفر عدد من الآبار الارتوازية التي من شأنها زيادة الغزارات المستجرة بأسرع وقت وبأقل كلفة من خلال الاعتماد كما ذكرنا على حفارة المؤسسة وضمن المشاريع القائمة تجنباً لتنفيذ مشاريع جديدة تخفيضاً للكلفة.

حماة تبدأ مكافحة صدأ القمح

| حماة - محمد أحمد خبازي

أكد المهندس محمود العبد الله رئيس دائرة الوقاية في زراعة حماة، المباشرة بعمليات المسح الميداني لحقول القمح في مختلف مناطق حماة ومصياف ومحردة وسلمية وصوران لمراقبة مرض صدأ القمح واتخاذ الإجراءات الكفيلة للكشف المبكر عنه لتداركه من بدايته.

وقال: إن أعمال المسح والحصر والتقصي عن أمراض الصدأ على القمح وجمع العينات، تتم من خلال اللجان الفرعية والمكانية المشكلة في تلك المناطق، ومسح وتقدير نسبة وشدة الإصابة وأخذ العينات والبدء بأعمال المكافحة.

وإن الدائرة توزع المبيدات اللازمة للمكافحة على الفلاحين مجانا، من خلال الوحدات الإرشادية حيث لمشاركة المزارعين أهمية كبرى في الكشف على حقولهم وتشخيص المرض وتزويدهم بالإرشادات المطلوبة ليطبقوها.

وكانت الدائرة كافحت خلال العام المنصرم ٣١ هكتاراً مزروعاً بالقمح من الصدأ.